ركائز متعددة
لاستراتيجيات الأمن الغذائي

تعتمد استراتيجيات الأمن الغذائي في السلطنة على عديد من المرتكزات أهمها تحقيق أكبر مخزون استراتيجي للسلع الأساسية بما يصل إلى احتياجات تكفي مدة ٨ أشهر، وزيادة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والمحاصيل المحلية، والحفاظ على مستوى جيد من المخزونات بما يتيح مرونة جيدة تجاه الصدمات الخارجية الناجمة عن تقلب الأسعار في أسواق السلع الغذائية، إضافة إلى زيادة دور القطاعين الزراعي والسمكي في التنويع الاقتصادي ورفد الناتج المحلي وتوفير فرص عمل للمواطنين.

وتساعد الخطط التنفيذية للجهات المعنية في تعزيز القدرات الإنتاجية لقطاعي الزراعة والثروة السمكية، وشهدت العقود الماضية تطويرا متواصلا للسياسات الزراعية والغذائية وتشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج وتسويق وتصنيع وتخزين السلع الغذائية، وتبنت السلطنة مجموعة من السياسات لتعزيز الأمن الغذائي منذ وقت مبكر خاصة بناء منظومة تخزين السلع الغذائية الأساسية واستكمال البنى اللازمة في مختلف محافظات السلطنة لضمان تخزين وتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية، وتحرير استيراد المواد الغذائية وإعفائها من الرسوم الجمركية، والسعي لإنشاء مناطق للاستثمار الغذائي وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وساعدت المشروعات التي تم تنفيذها في رفع معدلات النمو للقيمة المضافة للقطاعين الزراعي والسمكي وذلك على الرغم من تحدي رئيسي هو ثبات حجم الموارد المتاحة للاستغلال وخاصة موردي الأرض والمياه، حيث تمثل تضاريس السلطنة وظروف المناخ تحديين يقيدان نمو قطاع الزراعة، ومع ندرة الأمطار ومحدودية توافر المياه الجوفية بشكل ملائم في معظم أنحاء السلطنة هناك صعوبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية، وتعتمد السلطنة بدرجة كبيرة على الاستيراد لتأمين احتياجاتها من الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى، وهو ما يجعل مستويات الأسعار في الاقتصاد المحلي عرضة للتأثر بتطورات الأسعار العالمية لهذه السلع، وعلى مدار العامين الماضيين استفادت السلطنة من التراجع الملحوظ في أسعار السلع في الأسواق العالمية وظلت أسعار المواد الغذائية في السوق المحلي عند مستويات منخفضة، وبشكل أساسي يتم التغلب على هذه التحديات عبر الاستيراد من جانب وعبر زيادة الانتاج المحلي من الغذاء واستخدام التقنيات الحديثة وزيادة كفاءة استغلال الموارد.

وبينما تكمن الأهمية الكبرى لمشروعات الأمن الغذائي في تأمين الاحتياجات من المواد الغذائية الضرورية للاستهلاك المحلي وتحقيق أعلى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي فإن هناك جانبا آخر مهما لهذه المشروعات وهو إتاحة فرص استثمارية جديدة أمام المستثمرين في مختلف

الاستثمارات الواردة إلى السلطنة حسب التوزيع القطاعي
مابين يناير ٢٠٠٣ ومايو ٢٠١٥

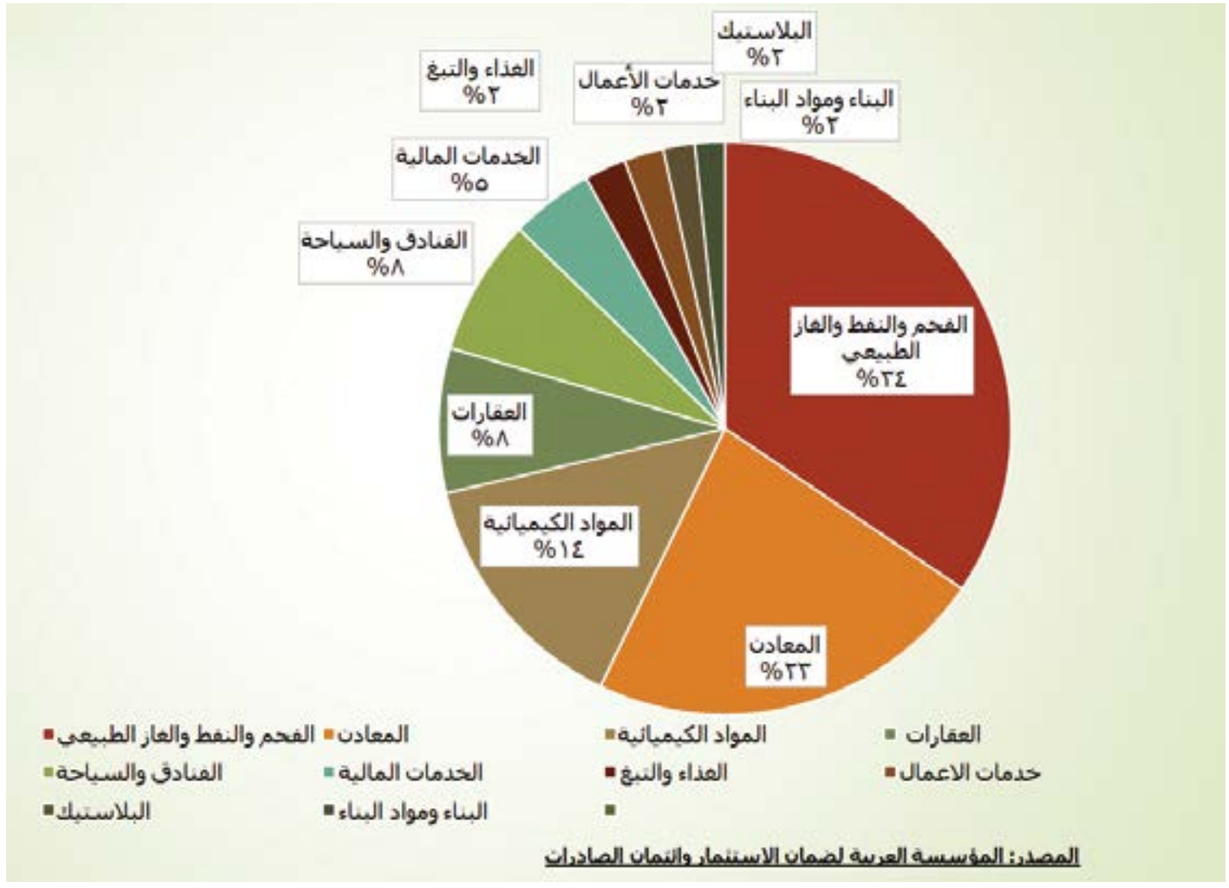

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتمان الصادرات

تستهدف الخطّة الخمسية التاسعة مواصلة جهود التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على تسعة عشر قطاعًا، من بينها قطاع الصناعات التحويلية كأحد أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة

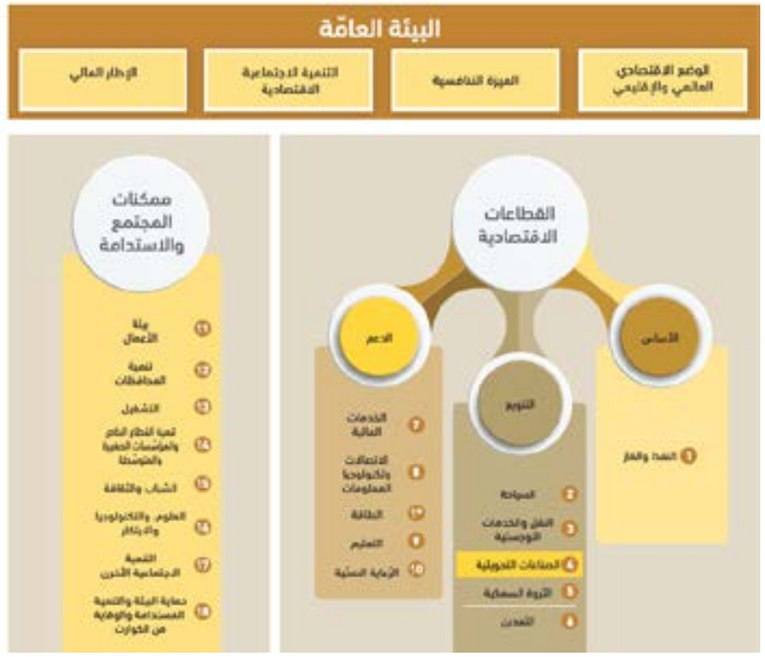

قطاعات الاستيراد والتسويق والتصنيع للمنتجات الغذائية، وتعمل الجهات المعنية على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاعين الزراعي والسمكي، والترويج للعديد من فرص الاستثمار الواعدة المتاحة للمستثمرين في مجال الزراعة والثروة السمكية، وساهمت تلك الجهود في استقطاب مستثمرين وقيام شركات زراعية وسمكية حكومية، والعمل على استقطاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات الزراعية والشركات للاستثمار، ومن أبرز مجالات الاستثمار المتاحة الزراعة المحمية واستخدام تقنيات الزراعة بدون تربة، وتصنيع وتسويق التمور والصناعات التحويلية القائمة على التمور، ومشروعات الألبان ومشتقاتها ومشروعات اللحوم الحمراء، ومشروعات لحوم الدواجن وبيض المائدة وأمهات الدواجن، ومشروعات الاستزراع السمكي وتصنيع وتسويق المنتجات السمكية.

وتستهدف عمليات التنمية الزراعية تعزيز الأمن الغذائي والارتقاء بمعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الزراعية والسمكية في إطار استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومة لتحويل الاقتصاد الوطني من الاعتماد على قطاع واحد إلى اقتصاد متعدد القطاعات، ويعتبر القطاع الزراعي إحد هذه القطاعات المهمة وهو المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء لذلك تبنت وزارة الزراعة والثروة السمكية العديد من البرامج التي تضمنت مجموعة من الأهداف والسياسات لقطاعي الزراعة والثروة السمكية تهدف إلى تنمية هذين القطاعين بما يحقق قدرا أكبر من الفائدة يمكن تحقيقها في ظل الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل، وانطلاقا من ذلك تتضمن خارطة طريق استراتيجية التنمية المستدامة للقطاع الزراعي والتنمية الريفية ٢٠٤٠ العديد من الأهداف، والبرامج ذات الأولوية والسياسات والآليات المناسبة لتنفيذها، وتم إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «الفاو» والتي تعتبر بيت الخبرة الأول عالميا في هذا المجال، وانقسمت مراحل تنفيذ مشروع الاستراتيجية إلى أربع مراحل تضمنت وضع البرنامج الاستثماري والخطة التنفيذية ويتم فيها اقامة حلقات عمل للمستفيدين ذوي العلاقة تختص بكيفية تحديد الأولويات والبرنامج الاستثماري للمشروعات والتي تغطي كمرحلة أولى الفترة الزمنية من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠ واعتماد البرنامج الاستثماري والمشروعات بشكلها النهائي .

وتعد الاستراتيجية الزراعية هي «إطار مرجعي للنهوض بالقطاع الزراعي» وتشمل رؤية لما سيكون عليه الزراعة في المستقبل وخريطة طريق تعكس كيفية تحقيق هذه الرؤية ويقوم منهج إعداد الاستراتيجية على عدد من الأسس المنهجية كالأخذ في الاعتبار الحاجة لتطوير إدارة الموارد المائية في قطاع الزراعة وأهمية أن تكون الاستراتيجية الزراعية «صديقة للبيئة والمياه» والالتزام بالمشاركة الفعلية للمهتمين والمسؤولين بشأن التنمية الزراعية والريفية بالسلطنة (الشركاء) بقدر الإمكان في إعداد الاستراتيجية المستقبلية والالتزام بمفهوم الأمن الغذائي المستدام كمحور أساسي لإدارة القطاع الزراعي وتوجهاته المستقبلية والذي يختلف عن مفهوم الاكتفاء الذاتي والأخذ في الاعتبار التوجهات الحالية والمستقبلية للقطاع الزراعي وأهم القرارات الوزارية من جميع الجهات المؤثرة على ذلك.

ومن الأسس المنهجية أيضا الالتزام بتوجهات التنمية الزراعية المستقبلية مع مفهوم التنمية الزراعية المستدامة والمحافظة على صيانة الموارد الطبيعية والبيئية للأجيال القادمة والاستفادة من التنوع البيئي والمناخي بالسلطنة والاهتمام بالتوازن التنموي فيما بين المحافظات المختلفة مع إعطاء دفعة تنموية للمحافظات الأقل نموا ومواردا والاعتماد في إعداد الاستراتيجية الزراعية المستدامة على منهج الإدارة المؤسس على النتائج والأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة في الأسواق العالمية للغذاء وأسواق المال والتزامات السلطنة الدولية والإقليمية والتزام قطاع الزراعة بالمساهمة الفعالة في تحقيق أهداف السلطنة الاقتصادية والاجتماعية كما أقرتها الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠م وأن تكون الاستراتيجية إطارا عاما لكافة الاستراتيجيات والرؤى القطاعية بالوزارة، وذلك للتأكيد على تناغمها وتكاملها مع بعضها البعض إضافة إلى الالتزام بأسس الزراعة السليمة أو الجيدة والالتزام بمستويات المنهجية العالمية وأفضل الممارسات الدولية لإعداد الاستراتيجيات والأطر التنموية وفقاً لإعلان أو توضيحات باريس لعام ٢٠٠٥ .

وتركز الاستراتيجية على إظهار أهمية دور الزراعة التنموي والاجتماعي ويظل أن أهم المعايير العامة التي تسعى الاستراتيجية لتحقيقها هي زيادة الإنتاج والإنتاجية خلال مراحل تنفيذ الاستراتيجية وفق البرامج والمشروعات التي يتم اعتمادها والجدول الزمني المخطط لها والمساهمة في رفع نسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة السلع الغذائية الأساسية وزيادة معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي ورفع نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي واستيعاب وتوظيف عمالة جديدة وتحسين واستقرار المجتمع الريفي العماني من النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

أبرز المبادرات والمشاريع

التركيز على أربعة قطاعات فرعية واثنين من القطاعات الممكنة، والخروج بمشروع ومبادرة:

البتروكيماويات
المبادرة 1: تعزيز الصناعات البلاستيكية لمصنع لوى
المبادرة 2: مصنع الأمونيا
المبادرة 3: مصنع تصنيع أنابيب البولي ايثيلين تريفثالات
المبادرة 4: زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع أوكتال لإنتاج رقائق البولي ايثيلين تريفثالات
المبادرة 5: تصنيع الإيثيلومين

المعادن
المبادرة 1: المرحلة الثانية لمشروع صحار للألمنيوم
المبادرة 2: صناعة السقالات وأجزائها
المبادرة 3: تصنيع منتجات الألمنيوم والصلب
أ. تصنيع العجلات
ب. تصنيع الصمامات
ج. تصنيع حوافّ الكربون الصلب
المبادرة 4: تصميم وصناعة أدوات القطع المعدنية والقوالب

غير معدنية
المبادرة 1: تعزيز إنتاج الاسمنت المحلي
أ. مصنعي اسمنت جديدين
ب. مصنع أسمنت أبيض
ج. منشآتين لطحن الأسمنت

المواد الغذائية
المبادرة 1: منتجات التمور
المبادرة 2: ألبان مزون - مشروع متكامل لمنتجات الألبان
المبادرة 3: تطوير مشاريع منتجات الدواجن
المبادرة 4: معالجة الخضروات والفواكه
المبادرة 5: تغليب الأسماك

الطاقة
المبادرة 1: وضع سياسة بيئية وطنية خاصة بقطاع الطاقة
المبادرة 2: تنويع مصادر الطاقة

الابتكار
المبادرة 1: مركز بحثي متطور للصناعات التحويلية
المبادرة 2: تدعيم مركز الابتكار الصناعي الحالي